جامعة محمد بوضياف المسيلة

معهد تسيير التقنيات الحضرية

قســـم : تسييـــر المدينـــة

المستوى الدراسي: سنة أولى ماستر

المقيـــاس: تسييـــر بيئـــي

المحاضرة رقم(4): تسيير المحميات الطبيعية

تعتبر المحميات الطبيعية موردا طبيعيا ذو أهمية كبرى في تحقيق التوازن والاستقرار على سطح الأرض،حيث تعتبر أراضي غنية بالتنوع الحيوي، والحياة الفطرية، لهذا فهي تتطلب تسييرا فعالا من أجل المحافظة على ديمومة مواردها.

1- تعريف المحمية الطبيعية:

تعرف على أنها صون النظم الايكولوجيه والموائل الطبيعية والمحافظة على مجموعات الأنواع التي تتوافر لها مقومات البقاء في محبطاتها الطبيعية(اتفاقية التنوع الحيوي)1992

- مساحة من الأرض أو البحر ،خصصت لحماية وصون التنوع الحيوي والمصادر الطبيعية والثقافية، وتدار بطريقة قانونية أو بأي طريقة فعالة أخرى.

2- فوائد المناطق المحمية:

2-1-حماية الأنظمة الداعمة للحياة:

كشفت البحوث والدراسات، أن الطبيعة تقدم منتجاتها الضرورية لبقاء الإنسان من خلال العلاقات الايكولوجية ،والعلاقات البيولوجية ولعل أهمها:

- عملية التمثيل الضوئي الذي يوفر المنتجات الغذائية لملايين البشر.

- الحفاظ على دورة المياه في الطبيعة.

- تنظيم المناخ (الحرارة والرطوبة ومعدل سقوط الأمطار والتيارات الهوائية).

- إنتاج التربة وحمايتها من الانجراف.

- تخزين كثير من المواد المغذية ،والحفاظ عليها (الكاربون، النيتروجين، الأوكسيجين،ونسبة ثنائي أوكسيد الكاربون في الجو).

- امتصاص الملوثات والتخلص منها.

2-2-حماية التنوع الوراثي الجيني:

ما يقارب 15000 نوع من النباتات والحيوانات البرية معروفة ولها قيمة غذائية وطبيعية، إضافة إلى أن بعض النباتات والحيوانات التي يستخدمها الإنسان اشتقت من أصول وراثية برية(كالدواجن مثلا)، حيث يقوم العلماء بالبحث عن مواد جينية ذات أصول برية لتحصيل المحاصيل الزراعية .

- تقوم الصناعات وخاصة الأدوية على الأصول البرية

3-2-صناعة السياحة:

تعتبر السياحة من أكبر الصناعات نموا في العالم، حيث يتحقق من زيارة المناطق المحمية عوائد مالية لها دور في تنمية الاقتصاد، كما يوفر عدد هام من مناصب العمل حوالي 200 مليون وظيفة أي ما يعادل 10٪ من الوظائف على مستوى العالم.

4-2-دعم المجتمعات المحلية:

غالبا ما تكون المناطق المحمية، في أماكن نائية حيث تكون المجتمعات التي تعيش هناك فقيرة نسبيا تعتمد على المصادر الطبيعية في حياتها ،وذلك يؤثر سلبا على الطبيعة والتنوع الحيوي لذلك يجب توفير فرص عمل لأفراد هذه المجتمعات، ومشاركتهم في إدارة هذه المناطق.

5-2-حماية المناظر الجمالية:

تعتبر المحميات الطبيعية ذات مناظر مميزة بتضاريسها، وبتنوعها الحيوي والنباتي وبالتالي مصدر إلهام ومتعة، لكثير من المفكرين والأدباء والفنانين.

6-2-تشجيع التعليم والبحث العلمي:

تعتبر المحميات محطات أبحاث مفتوحة، حيث تسعى الهيئات المعنية بشؤون المناطق المحمية إلى تطويرها ،إلى مراكز للبحث العلمي المتخصص في البيئة الطبيعية.

3- تصنيف المناطق المحمية:

1-3-مناطق التراث العالمي:

تم تبني اتفاقية حماية مناطق التراث العالمي الطبيعي والثقافي عام 1972 في باريس، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر 1975 ، وتتبع إدارة الاتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة(اليونيسكو)، تهدف الاتفاقية إلى حماية المناطق ذات القيمة التراثية العالمية العالية، بإعلانها مواقع مهمة للتراث العالمي، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي وتشجيعه فيما يخص الحفاظ على هذه المناطق المهمة وتنقسم مناطق التراث العالمي إلى:

أ- مناطق التراث الثقافي: عبارة هن نصب تذكارية أو مجموعة من المباني والممتلكات ذات قيمة تاريخية أو جمالية أو أثرية أو علمية لها قيمة تتعلق بعلم الإنسان وعرقه.

ب- مناطق التراث الطبيعي:

عبارة عن مناطق طبيعية مميزة تظم عناصر إحيائية، وتشكيلات جيولوجية أو مواطن للأحياء(النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض) أو مناطق ذات قيمة طبيعية أو علمية أو جمالية.

- توجد حاليا حوالي 754 منطقة تم تصنيفها من قبل لجنة التراث العالمي، على أنها مناطق ذات إرث عالمي منها، 582 موقعا لتراث عالمي وثقافي و149 موقعا لتراث عالمي طبيعي، و23 موقعا لتراث عالمي طبيي وثقافي مشترك.

- في الوطن العربي نجد ثلاث مواقع تصنف على أنها مواقع تراث عالمي طبيعي في كل من تونس وعمان وموريتانيا، كما توجد منطقتان للتراث العالمي والطبيعي المشترك في كل من مصر والجزائر.

3-2-محميات المحيط الحيوي:

نشأت فكرة محميات المحيط الحيوي عام 1972 ،كآلية أساسية لتحقيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي، يهدف إلى إقامة توازن بين المحافظة على التنوع الحيوي والتنمية الاقتتصادية والاجتماعية.

- تعرف محميات المحيط الحيوي على أنها مناطق من نظم ايكولوجية برية أو بحرية تم الاعتراف بها دوليا ضمن برنامج اليونيسكو"الانسان والمحيط الحيوي" وذلك للارتقاء بالعلاقة المتوازنة بين الإنسان والطبيعة وإظهار ذلك بالأمثلة العملية، يبلغ عدد محميات المحيط الحيوي440 منطقة محمية(16 محمية معلنة في 7 من دول العالم العربي).

أهداف محميات المحيط الحيوي:

- الحفاظ على التنوع الحيوي بكل أنواعه.

- الحفاظ على النظم البيئية وتوازنها من خلال الحد من تعرية التربة وانجرافها وتنظيم تدفق الأنهار وتغذية الطبقات الجوفية وتدوير العناصر الغذائية وامتصاص الملوثات من الماء والهواء.

- الدراسات والبحوث العلمية.

- المساهمة في الدراسات المتصلة بتنمية الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة.

3-3-المناطق المحمية(مواقع رامسار):

تم اعتماد اتفاقية المناطق الرطبة في 2 فيفري1971 في مدينة رامسار في إيران، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ديسمبر 1975.

اختلف العلماء على تسمية الأراضي الرطبة وتعريفها وذلك لاختلاف خصائصها الطبيعية والكيميائية والبيولوجية من مكان لآخر، إلا أن الكثير منهم اتفق على أنها نظم بيئية وسيطة بين البيئة الأرضية والبيئة المائية، تتراكم فيها مواد ناتجة عن التحلل البطيء للنباتات.

التعريف الدولي الذي ورد في اتفاقية رامسار: مناطق مستنقعات سواء كانت طبيعية أو اصطناعية تغمرها مياه راكدة أو جارية، عذبة أو مالحة، بما في ذلك نطاقات المياه البحرية التي لا يزيد عمقها عند الجزر عن 6 أمتار، ويعني هذا أن الأراضي الرطبة تشمل الشواطئ البحرية والنهرية.

هناك خلط كبير بين تعريف المناطق الرطبة وتصنيفها على المستوى العالمي وهناك تداخل بين التعريفات لكن أحسن القوائم التي وضعها(Mitch and Gossclink):

- **المستنقع الخث**: أراضي رطبة يتراكم فيها الخث(فحم المستنقعات وهو نباتات متحللة جزئيا.

السبخة الخث: أراضي رطبة يتراكم فيها الخث ولكن تتدفق فيها المياه الغنية بالمعادن.

المستنفع العشبي: أراضي رطبة تسود فيها الأعشاب والحشائش الغطاء الخضري.

- **المستنقعات الغابية**: أراضي رطبة تسود فيها أشجار كثيفة حيث تبدو كغابات على اليابسة.

المستنقع المحلي: أراضي رطبة مالحة تسود فيها النباتات الملحية وتنمو في وجود الملح وهي غالبا منطقة المد والجزر على سواحل البحار والمحيطات.

المرج الرطب:هي أراضي مشبعة بالمياه تسود فيها الحشائش فتبدو كأرض خضراء ولكنها موسمية غير مغمورة بالمياه.

لاغون(Lagoon): هي كتلة مائية عميقة مغلقة أو متصلة جزئيا بالبحر وتوجد عادة في المناطق الساحلية

المانغروف (Mangrove): نظام بيئي ساحلي في منطقة مدارية أو تحت مدارية تسود فيعا أشجار وشجيرات ملحية

أ- خصائص الأراضي الرطبة:

- تحتوي المناطق الرطبة على مصادر ذات قيمة اقتصادية وتراثية وعلمية وترفيهية عالية إضافة إلى أهميتها في تصفية المياه، والعمل على الحد من الفيضانات حيث تشكل سدودا طبيعية وهي مصدر هام للتنوع البيولوجي.

- تتميز الأراضي الرطبة بإنتاجية بيولوجية عالية، حيث أن الكتلة الحية في المستنقعات تعد ضمن أعلى تقديرات إنتاجية النظم الايكولوجية البيئية، بسبب تحلل النباتات المائية وزيادة المواد العضوية ،وارتفاع مستوى الأملاح الغذائية ،كما تتميز بثراء التنوع البيولوجي فيها والحياة الفطرية ،وبخاصة الطيور ولها أهمية خاصة كمصايد للأسماك.

ب- معايير تحديد الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية:

- إذا كان الموقع يظم نوعا نادرا أو فريدا من الأراضي الرطبة الطبيعية أو الشبه الطبيعية.

- أن يوفر الموقع الغذاء لأنواع إحيائية سريعة التأثر أو معرضة للخطر أو شديدة التعرض للخطر.

- إذا كان الموقع يدعم بقاء مجموعات من الأنواع النباتية أو الحيوانية، ذات الأهمية للتنوع البيولوجي لمنطقة أحيائية جغرافية معينة.

- إذا كان الموقع يحتوي على 20 ألف طائر مائي أو أكثر بانتظام.

- إذا كان يشكل مصدرا هاما لغذاء الأسماك أو مسار هجرة تعتمد عليه سلالات سمكية تعيش داخل تلك الأراضي الرطبة أو خارجها.

4- تسيير وإدارة المناطق المحمية:

4-1- الجانب التشريعي: (التشريعات والقوانين)

تفتقر كثير من الدول إلى التشريعات والقوانين الخاصة بإنشاء المناطق المحمية وإدارتها، أو تكون القوانين والتشريعات ضعيفة وغير كافية لتغطية كل جوانب المنطقة المحمية، لذلك تعتبر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لبنة للقوانين المنظمة لهذه المحميات ونذكر أهمها:

4-1-1-اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع الحيوي:

تعتبر من أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ،التي تعنى بشؤون المحافظة على التنوع الحيوي بكل أشكاله وعناصره، والتي وضعت الأسس والمبادئ التي تقوم عليها المحافظة على الطبيعة وعناصرها، رغم أن الاتفاقية ذات طابع دولي، إلا أن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الدول من حيث تحقيق الأهداف المنصوص عليها، وذلك من خلال إعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية لمصلحة التنوع الحيوي، وإدماجها في الإطار الشامل للمخططات الوطنية.

4-1-2-الاتفاقيات الدولية للاتجار بالأحياء الفطرية المهددة بالانقراض:

صدرت في واشنطن1973 دخلت حيز التنفيذ 1995 سنة

تعتبر تجارة الأحياء الفطرية من أكبر الأعمال التي تدر أرباحا طائلة، وهي تجارة متشعبة تتعامل مع الحيوانات والنباتات الحية، إضافة إلى منتجاتها. هذه الأحياء الفطرية كالمواد الغذائية، البضائع الجلدية والمواد الطبية كالعقاقير، هذا النوع من التجارة الغير منظم قد يؤدي إلى انقراض الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية.

- تقضي هذه الاتفاقية إلى اخضاع التجارة الدولية بأنواع معينة لبعض الضوابط ،أي الحصول على ترخيص حيث صنفت إلى ثلاث ملاحق:

الملحق1:

يتضمن الأنواع الفطرية المهددة بالانقراض، وتتعرض لأشكال من التجارة العالمية كأنواع حية أو كمشتقات أو أجزاء، تمنع التجارة بالأنواع المدرجة في الملحق منها باتا، إلا للأهداف العلمية فقط، ويجب الحصول على تصريح تصدير من بلد المنشأ وتصريح الإستراد من البلد المستورد

الملحق2:

يظم الأنواع الغير مهددة بالانقراض في الوقت الراهن، ولكنها تتعرض لأشكال من التجارة العالمية إلى درجة قد تهدد بقائها، سيسمح بتجارة هذه الأنواع شريطة تحديد الكمية المراد التجارة بها سنويا من بلد المنشأ، بتصريح لضمان مصدر هذه الأحياء البرية كما تجب الموافقة المسبقة من الدولة المستوردة على إدخال هذه الأنواع.

الملحق3:

يظم هذا الملحق الأنواع التي تكون مهددة على مستوى البلد العضو، في الاتفاقية إذ يتم ضمها إلى هذا الملحق، لتساعد الدول الأعضاء، وفي تنظيم تجارة هذا النوع ويشترط الحصول على تصريح من بلد المنشأ قبل عملية التصدير.

4-1-3-اتفاقية حماية الأنواع المهاجرة:

تعرف باتفاقية بون، تهدف إلى الحفاظ على الأنواع الفطرية المهاجرة، البرية والبحرية والطيور وحماية مواطنها الطبيعية ،من خلال توفير الحماية المشددة للأنواع المهاجرة المهددة بالانقراض.

4-1-4-اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي:

اعترافا بأهمية التراث الحضاري(الثقافي والطبيعي) ،تم عقد اتفاقية باريس 1972 التي تعنى بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، التي دخلت حيز التنفيذ1975

تعرف الاتفاقية التراث الثقافي: 'الآثار بمختلف أشكالها وخصوصا الأعمال المعمارية، وأعمال النحت الأثري والتكوين والأطلال ذات الطبيعة الأثرية، والكهوف والنقش والحفر والرسومات ذات القيمة العالمية، كما يشمل مجموعة المباني ذات القيمة العالمية البارزة من جهة التاريخ والفن والعلم.

- التراث الطبيعي يتضمن المعالم الطبيعية، التي أنشئت بفعل التكوينات الطبيعية أو البيولوجية أو تعتبر ذات قيمة بارزة من الناحية الجمالية والعلمية.

4-2- الإدارة الفاعلة:

4-2-1بناء القدرات

الإدارة الفاعلة للمناطق المحمية، تتطلب من هيئات و مؤسسات إدارة هذه المناطق أن يتم تطوير المهارات والقدرات للإطارات، من خلال برامج تدريب متخصصة ومناسبة كي تقوم هذه المناطق المحمية بتحقيق الأهداف والغايات التي أنشئت من أجلها، لأن كثير من موظفي المناطق المحمية الذين يعملون في وظائف ثانوية يفتقرون إلى فهم ماهية المناطق المحمية وأهميتها ،مع متطلبات الحفاظ على الأنواع والموائل الطبيعية، وكيفية الاتصال بالمجتمعات المحلية وحل النزاعات والخلافات.

4-2-2إقامة البنية التحتية والمرافق الخدمية:

تتطلب إدارة المناطق المحمية بشكل فعال وجود بعض المرافق الأساسية: إدارية، مراكز استقبال الزوار حيث يتم استثمارها والعمل على تطويرها وإلا أصبحت مجرد مناطق محمية على الورق فقط.

4-2-3إشراك المجتمعات المحلية:

منذ مئات السنين كانت المناطق المحمية ولازالت المصدر الرئيسي للعيش، مثل الرعي وجمع الحطب واستخدام النباتات للغذاء والدواء ، تتجاهل المؤسسات والهيئات التي تعنى بشؤون البيئة وإدارة المناطق هذه المجتمعات ،من خلال فرض قوانين وتشريعات، التي تؤثر على حياتهم دون الأخذ برأيهم واستشارتهم، لذلك من أجل المحافظة على هذه المحميات يجب العمل على إشراك المجتمعات المحلية في إدارة هذه المناطق.

4-2-4تنظيم استعمالات الأراضي خارج المناطق المحمية:

المناطق المحمية ليست جزرا معزولة عن محيطها الخارجي، فهي مرتبطة سياسيا وجغرافيا وطبيعيا وحتى ثقافيا، لذلك من أجل التقليل من الآثار السلبية التي قد تؤثر عليها من المحيط الخارجي، يجب وضع سياسات تحكم وتنظم استخدام الأراضي المحيطة بالمناطق المحمية بالتعاون مع جميع الجهات، ذات العلاقة وبمشاركة المجتمعات المحلية.

4-2-5-نظام إداري ومؤسساتي:

تعتبر المناطق المحمية مراكز متعددة الأهداف والوظائف ولذلك فإن الجهات المسؤولة عن إدارة المناطق المحمية ،يجب أن تتميز بهيكل إداري واضح وفعال ، يتسم بالمرونة حيث يعكس الوظائف والأهداف التي تقوم بها المناطق المحمية وإدارتها ،إلى مهام أخرى مثل حماية البيئة من التلوث، برامج سياحية، نشر الوعي البيئي، برامج المراقبة والتراخيص لذلك حتى لا تكون هناك منافسة واختلاط في مجال العمل ، يجب أن تتمتع تلك الهيئات بهيكل تنظيمي يعكس أهم الوظائف التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات .

خلاصة:

إن وجود المحميات الطبيعية بمختلف أنواعها له دور كبير في المحافظة على الدورات الطبيعية كدورة الكربون، الماء، والدورات الغذائية بشكل كبير، ورغم أهميتها إلا أن السياسات والقرارات لا تولي اهتمامات كافية لهذه العلاقات المترابطة.

تعتبر المحميات الطبيعية البنية التحتية الطبيعية التي يمكن أن تلبي العديد من أهداف السياسات، فقيمتها لا تقدر بثمن ،فيما يخص دعم الحد من تغير المناخ والتكيف، ودعم الصحة وسبل العيش ، والتنمية المحلية، والقضاء على الفقر.